A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، إيطاليا، 7–11 مايو/أيار 2018

بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

شكراً سيدي الرئيس، اسمح لي بأن أعرب عن امتناني لك ولحكومتك، وعن شكري للمدير العام المساعد/الممثل الإقليمي في المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، السيّد عبد السلام ولد أحمد ولجميع من في الأمانة.

وأنا أود التنويه بالعمل الحثيث الذي بذلته السفيرة أميرة قرناص من السودان، التي سبقتني في منصب رئاسة اللجنة. وأود أيضاً استغنام هذه الفرصة لأشهد على دعم مدير عام المنظمة السيد غرازيانو دا سيلفا، للجنة.

معالي الوزراء، زملائي الأعزاء: أنا حريص على حضور المؤتمرات الإقليمية للمنظمة كافة لكي أتكلّم عما تقوم به اللجنة لدعمكم، وعن الطريق إلى الأمام.

وأرجو منكم الاطلاع على تقرير الدورة الرابعة والأربعين للجنة[1] التي عُقدت لدى المقر الرئيسي للمنظمة في شهر أكتوبر/تشرين الأول المنصرم، إذ تجدون فيه موجزاً بالإنجازات التي تحققت منذ اجتماعكم لدى المؤتمر الإقليمي السابق في مكسيكو سيتي، قبل عامين من اليوم.

ففي تلك الوثيقة ستجدون أنّ اللجنة تنفّذ التزاماتها كافةً عبر توفيرها منتدى لمناقشة مسائل تمكين النساء، وآلية العلاقات بين الأرياف والمدن (بما يشمل تحديات التحضر والتحول الريفي)، والاستثمارات الرشيدة في الزراعة، وحوكمة حيازة الأراضي والرصد، من بين مجالات أخرى عدة، فضلاً عن تحقيق توصيات في مجال السياسات حول الوصل بين أصحاب الحيازات الصغيرة وبين الأسواق، والثروة الحيوانية المستدامة والغابات المستدامة. وأنا أطلب إلى الأمين أن يُدرج في تقرير المؤتمر رابطاً إلكترونياً بالوثيقة المذكورة.

[1] http://www.fao.org/3/a-mv152e.pdf

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

NERC34
MW540/A

معالي الوزراء، زملائي الأعزاء: نحن على إدراك تامّ بأنه على الرغم من جهودنا، لا يزال هناك الكثير مما يتوجب فعله كي يتحرر مواطنونا من براثن الجوع وسوء التغذية.

وأنا لن ألقي عليكم المحاضـــرات حول كيفية القيام بذلك؛ فأنتم تعلمون التحديات التي نواجهها بســـبب اللامســـاواة الاجتماعية، وتغيّر المناخ، والنزاعات والهجرة، والعقبات أمام التجارة، والجفاف وتدهور الأراضـــي وغيرها من الكوارث الطبيعية.

وإن مكافحة الجوع في الشـرق الأدنى وشمال أفريقيا في تباطؤ، وتبين المؤشـرات أن معدل انتشـار حالات نقص التغذية في الإقليم مستمر في التنامي، من 8.8 في المائة عام 2015 إلى 9.5 في المائة في عام 2016.[2]

أما مسبب هذا التزايد في معدل انتشار حالات نقص التغذية في الإقليم فيتمثل بالدرجة الأولى في ارتفاع نسبة نشوب النزاعات والأزمات الممتدة، وتأثير تغير المناخ.

وهذا يعني أن العديد من البلدان في هذا الإقليم قد يعجز عن تحقيق هدف القضـــاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بحلول 2030.

فإن إنهاء النزاعات، وتحقيق التحول الزراعي، والتخفيف من الفقر مع حماية الموارد الطبيعية للإقليم، هي كلها محركات أساسية لاستئصال الجوع وسوء التغذية بكافة أشكاله.

وأودّ هنا إخباركم كيف يمكنكم المســـاعدة في تحســـين اللجنة، وفي الوقت عينه، التشـــديد على أن لجنةً أقوى تستطيع أن تخدمكم بشكل أفضل.

فاللجنة جهاز متعدد أصـحاب المصـلحة؛ وهي المنتدى الذي يشـمل أكبر عدد من الجهات في سـياق الأمم المتحدة؛ وإن الدورة العامة الأخيرة التي عقدت في أكتوبر/تشـــرين الأول قد منحت أوراق اعتماد لأكثر من 1500 مندوب يمثلون مئات الجهات من غير الدول كذلك.

وتضـم اللجنة تحت لوائها دولاً أعضـاء وكذلك أصـحاب مصـلحة متعددين من المجتمع المدني والقطاع الخاص، والوسـط الأكاديمي ومراكز البحوث، والمؤسـسـات المالية والجمعيات الخيرية، ووكالات الأمم المتحدة الثلاث التي توجد مقارها في روما (فإلى جانب المنظمة تضـم اللجنة أيضـاً الصـندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) فضـلاً عن أجهزة أخرى للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، وقائمة بالمؤسسات الدولية المرموقة.

وبفضـــل النهج القائم على الأدلة، والعمل بالتنســـيق الوثيق على امتداد المنظومة الدولية، تعتبر اللجنة المنتدى الأهم في العالم اليوم في ما خص تحقيق الاتساق بين السياسات والتقريب بينها في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

[2] منظمة الأغذية والزراعة وآخرون حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: 2017، روما، منظمة الأغذية والزراعة

ويصحّ هذا بشكل خاص في ضوء تحديات تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما ما خص تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: أي القضاء على الجوع.

وفي هذا السياق، أشجع مَن مِن بينكم قد تطوعت حكومته بإجراء استعراض وطني للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في نيويورك في يوليو/تموز، على أن يبرز كيف قامت توصيات السياسات الصادرة عن اللجنة، بتعزيز تقدم بلده في تحقيق أهداف عام 2030.

معالي الوزراء، زملائي الأعزاء: إن السمة الرئيسية للجنة هي شموليتها، فإن الجهات من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين الذين ذكرتهم، يناقشون السياسات ويصممونها من منطلق الشراكة.

وإن هذه الشراكة التعاونية هي التي تسمح لمنتجات اللجنة على صعيد السياسات بأن تكون نافذة وشرعية على الصعيد العالمي، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية في العديد من الأوساط، بما فيها الحق في الغذاء، وحوكمة الحيازات والاستثمارات الرشيدة في الزراعة من بين أمور أخرى، فضلاً عن الأدوات عمليّة المنحى مثل إطار العمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة.

وإن تلك النتائج على مستوى السياسات، كما ندعوها في اللجنة، توفر للبلدان صكوكاً فعالة لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

وتقدّم الشبكة الميدانية للمنظمة التوجيهات والدعم لتنفيذ توصيات السياسات الصادرة عن اللجنة. وهذا ما حققته المنظمة في بلدي، الجمهورية الدومينيكية، حين قمنا بصياغة التشريع بشأن الأمن الغذائي، لكي يستحيل الحق في الغذاء المكرّس في دستورنا، حقيقة ملموسة.

وفي الوقت نفسه، إذا أردنا للعمليات الشمولية للجنة أن تنتج توصيات على مستوى السياسات تتمتع بأقوى شرعية ممكنة وبأعلى مستوى من التأثير، ينبغي للدول الأعضاء جميعها أن تشارك بوجه نشيط وبنّاء من خلال عواصمها وممثليها في الوكالات التي توجد مقارها في روما: فعلينا أن نضيف قيمة إلى المناقشات وأن نضطلع بمسؤولية كاملة عن النتائج!

ومن وجهة نظر بلد نام، تتسم مساهماتنا في اللجنة بشقين اثنين ألا وهما: تعيين المجالات المحددة التي يمكننا فيها الاستفادة من مشورة السياسات، ومشاركة تجاربنا مع الآخرين.

وحين نعبّر لدى اللجنة عن احتياجاتنا في ما خص السياسات، فإنما نحدد جدول أعمال حول كيفية تحقيق القضاء على الجوع والتغذية الكافية، فيما نسترعي الانتباه العالمي إلى أهمية المنظمة بشكل خاص والنظام متعدد الأطراف بصورة عامة؛ فهذه طريقة بالغة الأهمية تمكّن البلدان النامية من التأثير في الوفاق العالمي حول ما يجب تنفيذه لاستئصال الجوع وسوء التغذية.

وحين نتشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فإننا نعزز المعلومات التي ستؤدي إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في بلداننا وفي العالم أجمع.

وينبغي للجنة أن تعلم المزيد عن كيفية تقدمنا وماهية التحديات التي تواجهنا وكيفية تغلبنا عليها.

والحقيقة أن أفضل سبيل لتبادل المعلومات والمفيد، هو تطبيق نهج اللجنة نفسه على المستويين الوطني والإقليمي.

وإن مسائل الأمن الغذائي والتغذية كما تعلمون جيداً على جانب كبير جداً من التعقيد؛ ومن أجل فهمها بالكامل واتخاذ إجراءات فعالة باتجاه استئصال الفقر وسوء التغذية، علينا العمل عبر الاختصاصات والمؤسسات.

وهذا يعني أن علينا بناء الشراكات ضمن بلداننا وعلى المستوى الإقليمي؛ ولهذه الغاية، كان التعاون التقني للمنظمة مفيداً جداً كذلك في دعم الجمهورية الدومينيكية حيث يوجد منتدى وطني مكوّن على صورة اللجنة، تشغل فيه جهة التنسيق المستوى الأعلى، أي مكتب الرئاسة، وتجمع كل أصحاب المصلحة المعنيين.

مرة أخرى أؤكد على أهمية كل وفد من الوفود القطرية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في ما خص المشاركة في مناقشات اللجنة التي تجري في روما. فعليكم أن تعززوا قوتكم كإقليم، عبر التوافق على المواقف كي تتمكنوا من المشاركة بصوت واحد في مجموعات العمل المواضيعية ولا سيما في مكتب اللجنة.

وأناشدكم بأن يضفي مندوبوكم لدى المكتب ومصر وعمان والسودان واليمن منظوراً إقليمياً يمثل الصالح المشترك للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إلى هذا الجهاز الذي يرأسه المتحدث. وإن اللجنة تحتاج إلى دعمكم الإقليمي كي تستمر في زيادة انفتاحها ومرونتها وشفافيتها، فتتعزز أهميتها لصالح بلدانكم.

وفي ما خص مسارات عمل اللجنة، فبالإضافة إلى دعوة كافة البلدان في الإقليم إلى أن تشارك مشاركة ناشطة في المواضيع كافة، أسألكم إيلاء الاهتمام الخاص بالمناقشات الجارية حول التغذية والتي تتولى مصر إدارتها بكل جدارة.

والحقيقة أنه في الفترة 2018–2019 تركز اللجنة بوجه خاص على التغذية والنظم الغذائية من أجل وضع خطوط توجيهية طوعية ستدعم سياساتنا الوطنية بشأن هذا المجال الأساسي.

وحتى إن لم يكن لبلدكم في الوقت الراهن ممثل مقيم في روما، يمكن لمشاركتكم الناشطة في مجال التغذية وكذلك في مسارات العمل الأخرى للجنة، أن تتم خطياً أو بوسيط إلكتروني؛ وأنا أشجعكم بقوة على القيام بذلك.

معالي الوزراء، زملائي الأعزاء: يقول لنا الخبراء إن تحقيق الأمن الغذائي المستدام لا يكفي وحده؛ فنحن نحتاج أيضاً إلى التغذية الكافية لتحقيق التحول الاجتماعي الاقتصادي والتحرر فعلاً من قبضة الجوع المعيب.

وكلنا متفقون على أن تصميم استراتيجيات أكثر فعالية وتطبيقها من أجل تحقيق هدف القضاء على الجوع هو شأن ملح للغاية؛ فإنّ إزالة الجوع الذي يلقي بظلّه على البشرية لواجب أخلاقي على عاتقنا جميعاً، نحن من ننعم بالأمن الغذائي، كما أنه موجب سياسي لحكوماتنا.

وكما قلت بداية، أشارك في المؤتمرات الإقليمية كافة للمنظمة بصفتي رئيساً للجنة من أجل إيصال الرسالة التي مفادها أن اللجنة قادرة على المساعدة في تيسير هذه المهمة.

وبعبارة مختصرة، أنا أعمل على نقل الرسائل التالية إلى الوزراء المشاركين في المؤتمرات الإقليمية للمنظمة في كل قارة:

- أولاً، اللجنة هي المنتدى الأكثر شمولية للتنسيق العالمي ولاتساق السياسات وتقاربها في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛
- وثانيًا، لكي تكون اللجنة فعالة في توفير الإرشاد المطلوب، فهي تحتاج إلى التزامنا الفاعل من خلال وفودنا لدى الوكالات التي توجد مقارها في روما، أو انطلاقاً من عواصمنا؛
- وثالثًا، تقوم المسؤولية الصادقة للجنة ولمنتجاتها على صعيد السياسات كذلك على تقديم مساهمات مالية لدعم عمل اللجنة، فهو ممّول بشكل غير متناسق بواسطة أموال مخصصة من دول متقدمة، تميل إلى التركيز على الأولويات طبعاً؛
- ورابعًا، أن كل بلد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لا بل البلدان كافة، ستستفيد من إنشاء منتديات وطنية لتناول مسائل الأمن الغذائي والتغذية، تعكس البنية الشمولية للجنة؛
- وخامسًا، يعتمد استمرار أهمية اللجنة على تقدم العملية الحالية لاتساق سياسات التغذية وتقاربها.

معالي الوزراء، زملائي الأعزاء: أرجو مواصلة هذا الحوار معكم جميعاً في الدورة المقبلة للجنة لدى المقر الرئيسي للمنظمة في روما في شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل؛ وجميعكم مدعوون إلى إطلاعنا على تقدمكم المحرز على صعيد الأمن الغذائي والتغذية، في سعينا إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة! وشكراً.